

واسرائيل ، حتى تلزم بالانسحاب ، يجب ان يتضمن القرار الداعي الى الانسحاب بعض العقوبات التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وهذا يتطلب اصدار قرار جديد من مجلس الامن يهدد اسرائيل بانزال العقوبات بها . ان لم تنسحب خلال فترة معينة .

غير ان المجلس ، بوضعه الراهن ، عاجز كل العجز عن مجرد التفكير في معاقبة اسرائيل . ان وجود الولايات المتحدة ، كدولة دائمة تتمتع بحق النقض في المجلس ، كفيل بحماية اسرائيل من اية عقوبة ، وكفيل بعدم اقدام المجلس على اتخاذ قرار جديد يحدد موعد الانسحاب ونوع العقوبة عند الرفض .

لقد امتدح الكثيرون القرار ٤٢٥ . وبالغ البعض - كما فعل مندوب لبنان الدائم لدى الامم المتحدة - حتى اعتبره سيفا « مسلطا فوق رؤوس الاسرائيليين اذا لم ينسحبوا » . ولكننا لا ندري اذا ما كان هذا السيف من نوع السيوف التي سلطها القرار ٢٤٢ من قبل فوق اعناق الاسرائيليين الذين ما زالوا يصرون على عدم الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ .

رابعا - ما هي المهمة الحقيقية للقوات الدولية ؟

يحدد البند الثالث من القرار مهمة القوات الدولية بثلاث وظائف : تأكيد الانسحاب ، وقرار السلام والامن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها في الجنوب .

والوظيفة الاولى ، اي تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية ، ليست عسيرة . فهي تعني مراقبة الانسحاب والتأكد من حصوله دون ان يكون للقوات الدولية اي دور معين في ارغام اسرائيل على القيام به ، او في وضع الترتيبات اللازمة لاتمامه .

ولكن الوظيفة الثانية ، اي اقرار السلام والامن الدوليين ، تنطوي على امور خطيرة ، لان لمفهوم السلام والامن ، في القانون الدولي العام وفي ميثاق الامم المتحدة ، مدلول خاصا . فالفقرة الاولى من المادة الاولى تنص على ان المقصد الاول للامم المتحدة هو حفظ السلام والامن الدوليين ، وعلى ان المنظمة تتخذ ، تحقيقا لهذه الغاية ، التدابير الجماعية الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلام ، ولازالتها ، ولقمع كل عمل عدواني وكل اخلال بالسلام . والمنظمة تتنذر بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل او تسوية المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلام .

وانا كان الميثاق الاممي قد ربط بين المحافظة على السلام والمحافظة على الامن ، فلايمانه بان القضيتين امران متلازمان . فالسلام العالمي يعني انتفاء